مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٩٥

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/438 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/438 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وأنغولا، والبرازيل، وليسوتو، وموزامبيق، وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، ووفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد بيتريلا (الأرجنتين)، والسيد أموريم (البرازيل)، والسيد نتيسو (ليسوتو)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)، والسيد بيغمان (هولندا)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوثيقتان S/199/438 و Add.1.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/199/498، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل هولندا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ورومانيا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج، وهنغاريا انضمت إلى تأييد هذا البيان.

سيعتمد مجلس الأمن اليوم مشروع قرار بنشء بعثة جديدة للأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، تتسلم مهام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بعد عدة سنوات من عملية السلام المعقدة في أنغولا. وبالرغم من المشاكل والعراقيل، فقد جاءت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا نتيجة للتطورات الإيجابية التي حدثت خلال الشهور الأخيرة. وكان تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ومشاركة نواب الاتحاد الوطني التام لأنغولا (يونيتا) في الجمعية الوطنية، والبدء في تطبيع الإدارة الحكومية، خطوات هامة في الطريق المفضي إلى تنفيذ بروتوكول لوساكا، وتشكل أساسا جيدا لعملية المصالحة الوطنية.

وبالرغم من أنه لا تزال هناك بعض المشاكل، فإن الاتحاد الأوروبي يظل متفائلا بإمكانية إحراز نتيجة إيجابية. وبهذه الروح فإننا نرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، التي يمكن أن تقدم مساهمة هامة في عودة الاستقرار وإعادة البناء الضرورية لأنغولا.

إلا أن عملية السلام لا تزال هشة، وأدت التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة التوترات في أنغولا. ونشعر بالقلق مما جاء في تقرير الأمين العام عن "اصطدامات خطيرة أسفرت عن وقوع ضحايا" (الوثيقة S/1997/438، الفقرة ٩) في شمال شرقي أنغولا. ويجب على الجانبين أن يتعاونا مع الأمم المتحدة ويسمحا بالوصول بدون أي عائق إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتهما. وبصورة خاصة ندعو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (منظمة يونيتا) إلى وضع حد للهجمات على موظفي الأمم المتحدة.

إن تسريح جنود يونيتا، وهو أمر حاسم لنجاح عملية السلام، لا يزال أبطأ مما قرر له، وبينما يتعين على الحكومة أن تهيئ الظروف الملائمة لهذه العملية، نحث يونيتا على التعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة في تسريح مقاتليها والإكمال المبكر للجيش الأنغولي المتحد الجديد.

والمهام العسكرية الأخرى، مثل إزالة جميع العقبات أمام حرية مرور الأشخاص والسلع ونزع سلاح المدنيين، يجب كذلك الفراغ منها على نحو عاجل، ويجب أن توفر يونيتا للجنة المشتركة المعلومات الكاملة عن أفرادها المسلحين، بما في ذلك طبيعة وحجم وحدة أمن رئيسها. وما لم تنفذ يونيتا ذلك، لن يتسنى لها التحول إلى حزب سياسي مشروع.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن عقد اجتماع مبكر داخل الإقليم الوطني بين رئيس جمهورية أنغولا وزعيم أكبر حزب معارض من شأنه الإسهام بدرجة كبيرة في تخفيف التوتر السياسي والمساعدة على تطبيع إدارة الدولة في الأقاليم الواقعة تحت سيطرة يونيتا. ومن شأن هذا الاجتماع أيضا، إذا سارت الأمور كما نأمل، أن يحل كذلك الحالة العسكرية الحرجة في المنطقة الحدودية بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل تحويل محطة إذاعة يونيتا إلى مرفق إذاعي غير منحاز وتحويل يونيتا إلى حزب سياسي جانبين سياسيين متبقيين يتعين الفراغ منهما.

وعلى الرغم من التقدم التدريجي المحرز في عملية السلام، لا تزال حالة حقوق الإنسان تشكل مصدرا للقلق. إن تعزيز الحكم الصالح، بما في ذلك التقيد بحكم القانون وحماية حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من الأنشطة التي تركز على إعادة البناء وتطبيع إدارة الدولة. وسيكون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا دور هام في ميدان حقوق الإنسان.

ونظرا للإضطرابات في شمال أنغولا ولأن أجزاء كبيرة من البلد تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة يعتبر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (المفوضية) أن الظروف الآن ليست مواتية لعودة اللاجئين ولا للجنود المسرحين. وهذا أيضا مصدر للقلق. ومن الضروري إتاحة المزيد من الأموال من أجل التسريح ومن أجل برامج المفوضية لإعادة اللاجئين على حد سواء.

وأود أن أختتم حديثي بالإشادة بالأمين العام وممثله الخاص، وبالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لما بذلوه من جهود نشطة لا تعرف اليأس لإبقاء أنغولا سائرة على درب السلام الدائم. وأهنئ افراد بعثة التحقق الثالثة على مهمتهم الناجحة، التي نأمل أن تكملها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، ياسيادة السفير لافروف، في هذا اليوم الأخير من شهر حزيران/يونيه ومن رئاستكم لمجلس الأمن. وتحت قيادتكم القديرة والحكيمة، جرى تصريف أعمال مجلس الأمن مرة أخرى على نحو فعال للغاية. ويسرني أن أعبر عن تقديري لسلفكم، السفير بارك، على المهارة والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو.

ونغتنم هذه الفرصة لنجدد إشادتنا بالممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بلوندين بييه. فقد قام، كما لاحظنا دائما، بدور نشط للغاية في تقريب وجهات النظر المختلفة بين الأطراف، فضلا عن دوره في تدعيم عملية السلام. وكذلك فإن المساعي التي بذلها الفريق الثلاثي للدول المراقبة الثلاث في مساعدة عملية السلام شكلت عاملا رئيسيا في هذه العملية.

إن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وهي عملية رئيسية من عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، انتهت مهمتها. ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٥ عمل رجال ونساء من بلدان متعددة عملا جادا لتوطيد عملية السلم في أنغولا. واستثمرت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من المال والطاقة لمساعدة الأنغوليين على السير على درب السلم والمصالحة. وعلى العموم، يمكن اعتبار بعثة التحقق الثالثة عملية حفظ سلام ناجحة، دون شك. فالسلام يسود أنغولا، على الرغم من أنه هش. وسرحت يونيتا إلى حد كبير قواتها. ومنذ نيسان/أبريل استلمت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية مقاليد الحكم في أنغولا.

والبرازيل تشعر بالفخر لاشتراكها في عملية السلام منذ بدايتها الأولى، وكانت البرازيل في بعثة التحقق الثالثة، في أغلب الوقت، أكبر المساهمين بالقوات للأمم المتحدة. فقد أرسلت البرازيل إلى أنغولا كتيبة مشاة، وسرية مهندسين، ووحدتي إسعاف ومراقبين عسكريين ومراقبي شرطة. ومثل ذلك الجهد استثمارا لا يستهان به أسعد البرازيل تقديمه لقضية السلم والاستقرار في أنغولا. ولا يمكن قياس الكلفة بالموارد المالية وحدها، فقد مات خمسة جنود برازيليين أثناء عملهم في بعثة التحقق الثالثة.

ورغم كل إنجازات بعثة التحقق الثالثة، لا يزال هناك الكثير من المهام المتعددة التي لم تكتمل بعد. وعلى الجانب السياسي، فإن التحدي الرئيسي هو تطبيع إدارة الدولة على امتداد البلد كله. وهذا المشروع بعد أن بدأ بداية مشجعة، أخذ يواجه العثرات. ومن الجلي الآن أن هذه العملية ستواجه مشاكل سوقية ونفسية خطيرة.

وعلى الجانب العسكري، مازال اختيار أفراد من يونيتا للإندماج في الشرطة الوطنية الأنغولية، وإدماج أفراد عسكريين مختارين من يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، وتوفير المعلومات عن قوام مفرزة أمن السيد سافيمبي، وتسريح السكان المدنيين ونزع سلاحهم، من المهام غير المنجزة التي ينبغي التصدي لها بجدية وبسرعة.

ومؤخرا تواترت أنبـــاء عـــن اصطدامات خطيرة أسفـــرت عن وقوع ضحايا في منطقة لونـــدا نورتي. ويشكل ذلك مدعاة لقلق للمجتمـــع الدولي بالنسبة لتوقعات السلام الدائم.

وتبين الحالة بوضوح أن تدخل الأمم المتحدة لن ينتهي بنهاية ولاية بعثة التحقق الثالثة. وإرسال بعثة جديدة شاملة أمر لا غنى عنه. وفي هذا السياق، ترحب البرازيل ترحيبا حارا بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وينبغي للأمم المتحـــدة أن تبذل كل ما في وسعها من جهد لكفالة أن ما أحرزتـــه بعثة التحقق الثالثة من تقدم لن يتعرض لنكسات خطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في مساعدة الشعب الأنغولي على إعادة بناء بلـــد دمرتـــه حرب دامـــت أكثر من ثلاثة عقود.

وسنظل على التزامنا، أملا في أن يسود السلم وإعادة البناء، وأن تثمر جهود المجتمع الدولي، وأن تتحقق تطلعات الشعب الأنغولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات اللطيفة التي وجهها لرئيس مجلس الأمن الحالي والسابق.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سوف أتكلم باسم نائب وزير بلدي، فقد عاد إلى الوطن وطلب مني أن ألقي بالكلمة باسمه.

السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة هذا المجلس المهيب لهذا الشهر، وفي نفس الوقت، أهنئ سلفكم على أدائه الدينامي والحكيم خلال ولايته.

إننا إذ نجتمع اليوم، تجتاز بعض مناطق من قارتنا فترة صعبة ومعقدة للغاية. فقد اندلعت أعمال قتالية جديدة داخل بعض الدول. وإذا ظلت دون حسم، فقد تؤدي إلى أخطار جديدة على السلم والاستقرار الإقليميين. ولحسن الطالع، مافتئت أفريقيا تسجل أوجه تقدم هامة قد تساهم بقدر كبير في التعايش السلمي فيما بين دولنا.

وإن الانهيار الأخير للنظام الذي أيد لعقود كثيرة زعزعة استقرار بعض دول أفريقيا الوسطى قد ساهم في التخفيف من حدة التوتر الإقليمي وسيصبح بالتأكيد عاملا هاما في السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي في القارة. وستستفيد عملية السلام الأنغولية من هذه البيئة المحسنة الجديدة.

ونحن مقتنعون بأن هذا السياق الإقليمي الجديد من شأنه أن يضمن ما طالب به هذا المجلس مرارا وتكرارا في قراراته من الدول المجاورة - ألا وهو احترام سيادة أنغولا، ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بوصفها عوامل في غاية الأهمية من أجل إعادة إحلال السلم.

وبعد طريق طويل وصعب، دخل بروتوكول لوساكا أخيرا مرحلته النهائية. ورغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به فإن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب عليه أصبحت الآن جلية تماما مما يجعلنا نشعر بثقة نحو المستقبل.

وكما يذكـــر أعضاء المجلس فقد أقسمت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية اليمين وتم تشكيل البرلمان، ولأول مرة منذ الانتخابات العامة عام ١٩٩٢، يعمل كلاهما الآن بطريقة طبيعية. وإن تنصيبهم حتى قبل أن تمتثل اليونيتا بالكامـــل لالتزاماتهـــا، يجب أن ينظر إليه كمظهر لحسن النية والمرونة والشفافية، بغية تعزيز الثقة المتبادلة.

ومع ذلك، إن أداء الحكومة الجديدة للقسم وتشكيل البرلمان، وإن كانا ذا أهمية حيوية، لم يحقق جميع المتطلبات لاستتباب السلم. وقد يؤدي ذلك إلى التأثير على عملية السلام إذا لم تحسم جميع المسائل العسكرية والسياسية المعلـَّقة.

ويؤسفنا أن نقول إن هذه المسائـــل المعلـَّقة لم تنفـــذ حتى الآن بسبب عـــدم توفـــر التعاون من جانب يونيتا، بالرغم من وعودها المتكررة.

ولا تزال يونيتا تمتلـــك كميـــات كبيرة من الأسلحة والقوات التي لم يبلغ عنها إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وفي الماضي غير البعيد كان الكثير منها يقدم الدعم إلى النظام في جمهورية زائير السابقة. ولا يزال ما يقـــرب من ٢٠٠٠ من القوات في بوينت نوار في جمهورية الكونغو.

وينبغي نزع سلاح جميع هذه القوات، وتجميعها في مراكز الإيواء وتسريحها في أسرع وقت ممكن. ويجب أن تتلقى نفس المعاملـــة التي تتلقاهـــا قوات يونيتا حاليا في مناطق التجمع.

ولم تقدم حتى الآن البيانات العسكرية فيما يتصل بالقوات والأسلحة في الحرس الخـــاص لقائـــد يونيتا والمقدرة بـ ٠٠٠ ٤ رجل، ولم تحل بعد رغم أن البرلمان قد منحه بالفعل مركزا خاصا يتسم بامتيازات وحصانات كقائد أكبر حزب معارضة.

ومن ناحية أخرى، شهدت المناطق الشمالية الشرقية للبلد في الأوقات الأخيرة تدفقا مكثفا للقادمين من جمهورية زائير السابقة. وهم يضمون الجنود السابقين الموالين للنظام الزائيري السابق وأعضاء في ميليشيا الهوتو الرواندية السابقة. وقد شعرت الحكومة بالتزامها باتخاذ إجراءات مناسبة من أجل عدم السماح بانتهاك حدود البلد. وتعمل الحكومة بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لحل هذه المشكلة.

وإن تمديد إدارة الدولة المركزية، الذي بـُرمج ونـُظم بالاشتراك مع يونيتا، يواجه عقبات. وحتى الآن لم تمتد سلطة الدولة إلا إلى ١٠ من ١٤٥ من الأماكن المتفق عليها. وتثير العقبات والترتيب المتعمد للأحداث خلال عملية تمديد سلطة الدولة الشكوك في جدية قيادة يونيتا. ولهذا، يجب أن يمارس هذا المجلس، بكل الوسائل، الضغط على يونيتا بالكامل من أجل الوفاء بالتزاماتها. وإن عدم الامتثال لبروتوكول لوساكا وتعطيل تنفيذه لا يخدمان قضية السلم والديمقراطية في أنغولا. وهما يمنعان الأداء الفعال لمؤسسات الدولة التي يونيتا أيضا جزء لا يتجزأ منها وكذلك يؤجل إضفاء الطابع القانوني على يونيتا بوصفها حزبا سياسيا.

ومن الأهمية بمكان تحديد مواعيد نهائية لتنفيذ تمديد برنامج إدارة الدولة. وإن التعاون الدائم من جانب يونيتا أساسي وكذلك إشراف الأمم المتحدة.

ويجب أن تدرك يونيتا أن التأكيد عليها كقوة سياسية في السياق السياسي الأنغولي لا يعتمد على الاستمرار في احتلال أجزاء من الأراضي أو الاحتفاظ بقواتها العسكرية. وبدلا من ذلك، إنه يعتمد على إنشاء الإطار السياسي القانوني المحدد في بروتوكول لوساكا.

وإن المرونة التي أبدتها الحكومة منذ بدء تنفيذ اتفاقات السلم يجب أن تكون حافزا ليونيتا على الثقة بحسن نية الحكومة وأن تنظر إليها بوصفها شريكا أمينا.

وبالرغم من هذه المصاعب، نتطلع إلى اختتام ناجح لعملية السلم. ولا يرغب الأنغوليون في أن يضيعوا ثمار هذا الجهد الضخم والتضحيات الجسام التي قدمها كل الذين شاركوا في استعادة السلم وفي تهيئة أساس جديد لتنميتنا.

ويجب أن يتحلى المجلس والمجتمع الدولي باليقظة من أجل إحباط نوايا الذين يريدون أن يجعلوا مستقبل أنغولا رهينة لمصالح أفراد أو مجموعات.

إن سلامنا لا يزال هشا ولكن آثاره الإيجابية على أنغولا برمتها دولة وشعبا لا يمكن حصرها.

والواقع أن مناخ الخوف وعدم الأمن بنطاقه الواسع قد تم تلطيفه. ففي المجال الاقتصادي، يشهد التضخم تراجعا، والهيكل التحتي الهام يعاد بناؤه، والجهود التي تبذل الآن تسمح بنزع الألغام وترميم الطرقات والجسور. أما العائدون إلى مناطقهم الأصلية فقد بدأوا بانتاج الأغذية، وسرح العديد من المقاتلين السابقين وأعيد دمجهم في الحياة المدنية. ومع تعزيز عملية السلام، ثمة إنجازات أخرى ستكون أكثر أهمية.

إن الجلسة التي نعقدها اليوم ترسم مرحلة جديدة لوجود الأمم المتحدة في أنغولا ولعملية السلام نفسها. وان استبدال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ليست مجرد شكلية تقنية. فهي تعني أن الأسس الأساسية لمستقبل مفعم بدوام السلام والديمقراطية في أنغولا قد أرسي. مع ذلك، ومراعاة لكون المسائل العسكرية لعملية السلام لا تزال معلقة، نؤكد من جديد اقتراحنا بالتأجيل المؤقت لانسحاب ذوي الخوذ الزرق حتى تنجز المهام الأساسية، ولا سيما المهمة العسكرية، والتجريد الكامل للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (منظمة يونيتا) من السلاح.

إن حكومتي ترحب بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وتعتقد أن هيكلها وولايتها، مثلما ينص عليهما تقرير الأمين العام، يتماشيان تماما مع دور الأمم المتحدة مستقبلا في أنغولا. ونحن نتعهد بتعاوننا الكامل معها ودعمنا لها مثلما فعلنا مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن امتنان أنغولا شعبا وحكومة لجميع الحكومات وأصحاب الخوذ الزرق الذين خدموا بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وفقد بعض منهم أرواحهم أو أصيبوا بالإعاقة وهم يؤدون مهمتهم المتمثلة في إحلال السلام. هذه هي الحال التي عايشتها مؤخرا قوات من البرازيل وزمبابوي. ونحن نتقدم بوافر احترامنا لها هنا.

واسمحوا لي أيضا بأن أؤكد مجددا، بالنيابة عن حكومتي، تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على التزامه بأنغولا، ولممثله الخاص، الاستاذ بلوندين بيي، ولأعضاء الدول المراقبة الثلاث وهي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة.

ونود أيضا أن نشكر الوكالات الإنسانية والحكومات التي ساعدت بسخاء كبير على التخفيف من الصعوبات التي يواجهها شعبنا المتأثر بالحرب أيما تأثير. إن استمرار دعمها أمر هام بالنسبة لنجاح تسريح وإعادة دمج حوالي ٠٠٠ ١٠ من الأفراد العسكريين السابقين في الحياة المدنية.

ومشروع القرار الذي يتعين اعتماده اليوم يلقى الدعم من حكومتي، على الرغم من إننا كنا نفضل اجراء بعض التحسينات في مضمونه. ويحدونا الأمل في أن يكون حافزا جديدا لتوطيد السلام في بلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى سلفي، بصفته الرئيس السابق لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى الطريقة البارعة التي تديرون بها شؤون المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. ويود وفد بلدي أيضا أن يتقدم بتهانئه الصادقة إلى سلفكم على الطريقة البارعة التي أدار بها مداولات المجلس.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام على تقريره الشامل المعروض علينا اليوم، وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها بحثا عن إحلال السلام الحقيقي والدائم والمصالحة الوطنية في أنغولا.

عندما خاطبنا مجلس الأمن آخر مرة، كنا نشعر بالسرور إزاء تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا باعتبارها خطوة رئيسية نحو الاستقرار وتطبيع الحالة في أنغولا، ووضع حد للسنوات الطويلة من المعاناة في ذلك البلد الشقيق.

وفي تلك المناسبة، أكدنا أن الشعب الأنغولي كان أكثر من أي وقت مضى أقرب إلى تحقيق الحل النهائي للصراع المدمر، والى إنشاء نظام جديد لإحلال السلام الذي يستحقه بجدارة. وذكرنا أنه على الرغم من أن إنشاء حكومة وحدة ومصالحة وطنية كان خطوة بارزة نحو الاختتام الناجح لعملية السلام في أنغولا، فإنه لا يمكن اعتباره نهاية في حد ذاته. إن التزام وتصميم حكومة أنغولا ويونيتا على حد سواء يبقيان أمرا حتميا طوال العملية برمتها بغية كفالة اختتامها بنجاح.

وبإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وعودة نواب يونيتا إلى المجلس الوطني، أرسي أساس قوي لتطبيع الحياة في أنغولا. ولئن كنا نشيد بروح التعاون والتسامح التي أظهرتها الأطراف في الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، نأمل أملا صادقا في أن تواصل جميع الأطراف تعاونها الوثيق في هذه المرحلة الجديدة، وتبني الثقة وتقضي على التوترات السائدة في بعض المناطق من البلد.

إننا نعتبر بناء الثقة عاملا هاما يتيح للأطراف أن تواصل تعاونها الكامل من أجل التسريع في تطبيع إدارة الدولة، وإنهاء تسريح المقاتلين السابقين ومن ثم إدماجهم في المجتمع، وانهاء تشكيل الجيش الموحد، الأمر الذي يعزز المصالحة الوطنية ويوطد السلام، امتثالا لأحكام بروتوكول لوساكا بالكامل.

ولا نزال نعتقد أن بناء الثقة في فترة ما بعد الصراع شرط ضروري مسبق لإحلال السلام والاستقرار الدائمين. وينبغي ألا يتضمن هذا الأمر المهام السياسية والاجتماعية والاقتصادية العاجلة فحسب، وانما أيضا البرامج المتوسطة والبعيدة الأجل، الأمر الذي يعمل على بناء الجسر من حالة الطوارئ إلى اعادة الاعمار والتنمية. وإذا ما أنجزت هذه العملية، فسيتمتع الشعب الأنغولي بفوائدها إلى الأبد.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يظلا منخرطين في دعم شعب أنغولا في التغلب على هذه التحديات والتحديات الأخرى التي يتعين عليه أن يواجهها، مما يعزز الثقة السياسية ويهيئ بيئة تفضي إلى إحلال السلام والاستقرار والتنمية المستدامة بصورة دائمة.

وقد درس وفد بلدي بعناية التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونود أن نرحب بتوصية الأمين العام الواردة في ذلك التقرير عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ونحن مقتنعون أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، من أجل الوفاء بولايتها، ستوفر المساعدة الدولية اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا وترسيخ المكاسب التي أحرزت الى الآن في عملية السلام.

ولما كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تنتهي اليوم، فإننا نود أن نشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، وبجميع أفراد البعثة من المدنيين والعسكريين والشرطة، فضلا عن موظفي وكالات الأمم المتحدة الآخرين لجهودهم الدؤوبة دعما لرسيخ السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا.

ومرة أخرى، نود أن نعرب عن تقديرنا لكل من أسهم في تحقيق سلام دائم في أنغولا، وبخاصة البلدان المراقبة الثلاثة والدول المساهمة بقوات، مما يخلق مناخ يفضي الى التنمية، ليس في أنغولا فحسب، بل في منطقة الجنوب الأفريقي برمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل موزامبيق على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ وإلى سلفي في رئاسة مجلس الأمن.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ليسوتو، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيسو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يتشرف وفد ليسوتو بأن يتكلم اليوم عن بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة في أنغولا. ونحن في الجنوب

الأفريقي لا نزال نعلق أهمية عظمى على التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، وعلى صيانة الوحدة والسلامة الإقليمية لأنغولا، وعلى السلام الدائم لشعب أنغولا.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ومن الواضح أننا قد انتفعنا من قيادتكم الحكيمة والماهرة لأعمال المجلس أثناء هذا الشهر. وفي نفس الوقت، أود أن أشيد إشادة خاصة بسلفكم لقيادته المثالية لأعمال المجلس في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أغتنم هذه البفرصة لكي أعرب عن امتنان وفدي للأمين العام ولممثله الخاص لجهود هما الدؤوبة سعيا الى إحلال السلام في أنغولا.

في آخر اجتماع لهذه الهيئة، أثنينا على تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وإذ حفزنا هذا الحدث، فقد قمنا بحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لشعب أنغولا وتشاطرنا الأمل بأنه يمكن أن نحقق تقدما ملموسا على وجه السرعة صوب استكمال تنفيذ الجوانب الأخرى من بروتوكول لوساكا. ومع ذلك فلا زلنا على وعي شديد بأن أمامنا شوطا طويلا ينبغي قطعه قبل أن نتمكن من تحقيق السلام الدائم لشعب أنغولا، ولهذا فقد حذرنا أنه على الرغم من أن إقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية كان خطوة هامة، فلم تكن غاية في حد ذاتها.

وإن التطورات الأخيرة في أنغولا تبعث على القلق الشديد. ونشعر بقلق خاص حيال التقارير المتعلقة بالمناوشات بين قوات الحكومة وقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في الجزء الشمالي الشرقي من أنغولا، مما أدى الى حدوث بعض الإصابات. ولا شك أن هذه التوترات العسكرية في الشمال الشرقي توثر على الحالة العامة في أنغولا. ومن الحتمي أن يعمل كل الأنغوليين على وقف هذه المناوشات فورا وأن يكرسوا أنفسهم مرة أخرى لترسيخ التقدم الذي تحقق الى الآن.

ومن المقلق أيضا أن الاجتماع الذي علقنا أملا كبيرا على عقده بير الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي لم ينعقد بعد. ولهذا الاجتماع أهمية شديدة للغاية. فهو العنصر اللازم للغاية للتدليل على التزام جميع الأطراف بأن تختتم عملية السلام بنجاح، وعلى تصميمها على ذلك. وهذا الاجتماع الذي كان من المقرر أن يعقد منذ مدة طويلة سيكون عاملا حافزا على تطبيع إدارة الدولة وعلى بناء الثقة والائتمان من أجل المصالحة الوطنية. ولهذا نود أن نؤكد أهمية عقد اجتماع فوري بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي.

ولئن كان مما يشجعنا أن نلاحظ أن ٢٣ ألف جندي مجرد من السلاح قد صرفوا من مناطق الإيواء، فإن التقدم البطيء لتسريح المقاتلين السابقين في اليونيتا، وإغلاق مراكز الاختيار والتسريح ما زالا يسببان القلق. ويدلل تقرير الأمين العام على أن اليونيتا قد لجأت مرة أخرى الى عرقلة أنشطة المنظمة الدولية للهجرة وخطف مبعوثها. فيجب إدانة عمليات التدخل والعرقلة هذه، وينبغي لهذا المجلس أن يجبر اليونيتا على الكف عن هذه الأعمال. ومن الأهمية البالغة ألا نألو جهدا في تكثيف التسريح بغية كفالة استكمال هذه العملية بحلول الموعد النهائي المتصور، وهو شهر آب/أغسطس. وقد لاحظنا أيضا الحالة المالية الحرجة للمنظمة الدولية للهجرة ونكرر مناشدة الأمين العام الجهات المانحة أن تسهم في جهوده بسخاء.

وفيما يتعلق بخفض بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الى بعثة مراقبة، يؤيد وفد بلدي توصيات الأمين العام فقد قطعنا شوطا طويلا واستثمرنا الكثير في عملية السلام في أنغولا مما لا يسمح بتبديد المنجزات التي تحققت حتى الآن. وأما الآن، وقد فُتح باب السلام أمام أنغولا، فإن على المجتمع الدولي واجب أدبي لمواصلة المشاركة بغية جعل السلام الدائم في أنغولا حقيقة لا يمكن عكس مسارها. ومن الضروري إجراء تحليل متأن للحالة على أرض الواقع لكي يبت هذا المجلس في ولاية بعثة المتابعة هذه. وبالنظر الى المناوشات التي جرى الابلاغ عنها في المنطقة الشمالية الشرقية، فسيكون هناك مبرر لشكل من أشكال الوجود العسكري. وينبغي لهذه الولاية أن تكون مرنة بحيث تسمح للبعثة بتناول المشاكل المتنوعة التي يرجح أن تنشأ. ومن بين الأنشطة المتعددة لبعثة المراقبة، سيكون وضع برامج لحقوق الإنسان والمعلومات الإنسانية والعامة ضروريا لتهيئة الظروف المواتية للاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

ويحيطنا الأمين العام علما في تقريره أنه على الرغم من الصعوبات المستمرة والتأخر الذي لا ضرورة له، فإنه يشعر بالرضى بشكل عام حيال روح التعاون والتسامح

التي يدلل عليها الطرفان، حتى في أحرج الأوقات. ومما يشجعنا أننا نرى استعدادا متزايدا لدى الطرفين للعمل معا، ونأمل أن تسود روح التعاون والتوفيق المتبادل بحيث يمكن إحراز التقدم في استكمال وتنفيذ الجوانب الأخرى لبروتوكول لوساكا.

وحيث أن إحلال السلام والتقدم والرفاه الذي يتوق إليه شعب أنغولا يبدأ في الحدوث، فلا بد أن نتذكر النساء والرجال أعضاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الذين تعمل تضحياتهم اليومية على دفعنا قدما لإرساء السلام. ونحن نشيد بهم إشادة خاصة كما أننا نقدم امتناننا للمجتمع الدولي المانح وللبلدان الثلاثة المراقبة لدعمها القيم ولجهودها في النضال من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار لشعب أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل ليسوتو على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي في رئاسة مجلس الأمن.

وأود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي زمبابوي وموريشيوس، يطلبان فيها توجيه الدعوة إليهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ليس هناك أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مابورانغا (زمبابوي) والسيد وان شات كونغ (موريشيوس) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الأرجنتين. وأدعوه الى شغل مقعد بجانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريللا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس أود أن أستهل بياني بالتقدم اليكم بأسمى آيات احترامنا. إنكم تمثلون بلدا مافتئ يضطلع بدور أساسي في الشؤون الدولية. فنهاية الحرب الباردة عززت من القدرة الكبيرة لبلدكم على التأثير الحاسم في الأحداث، ولهذه الأسباب، وبالنظر إلى خبرتكم المهنية والشخصية الواسعة، فإننا لعلى ثقة أنكم مؤهلون على الوجه الأكمل لضمان تكليل العمل بشأن هذا البند بالنجاح.

وأود كذلك أن أشيد بالسفير بارك، ممثل جمهورية كوريا على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

وأتوجه بالتهنئة القلبية إلى جمهورية الصين الشعبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على الحوار الذي أتاح نقل السلطة في هونغ كونغ، الذي مافتئنا نتابعه عن كثب بفضل التكنولوجيا الحديثة.

وتشارك الأرجنتين في هذه المناقشة بشأن أنغولا للأسباب التالية: أولا، بسبب التزامنا المستمر بالسلم والأمن الدوليين وصداقتنا مع الشعب الأنغولي ونظامه الديمقراطي؛ وثانيا، لأن أنغولا تنتمي إلى المجتمع الثقافي الأيبيري - اللوسيتاني، الذي ترتبط به الأرجنتين ارتباطا عميقا؛ وأخيرا، لأننا نرتبط بروابط جغرافية مع أنغولا بسبب وقوعها على شاطئ الأطلسي ومشاركتها النشطة في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

أما وقد قلت ذلك، فأعتقد أن لدينا سببا لتجديد ندائنا إلى حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من أجل حسم المسائل التي تعيق تنفيذ اتفاقات لوساكا، ووقف التوتر في شمال شرق أنغولا، وبسط إدارة الدولة على جميع أنحاء البلاد، والسير قُدما في عملية تسريح القوات. وفي هذا السياق، نرى أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي من شأنه أن يفضي إلى هدف السلام المشترك. وينبغي عدم إضاعة الفرصة التي سنحت في ١١ نيسان/أبريل لتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الأخيرة، ونؤيد إنشاء بعثة للأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا تخلف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والتي نشيد بأفرادها. ونحن على ثقة بأن بعثة المراقبة، عن طريق عناصرها السياسية، وشرطتها المدنية، وحقوق الإنسان والعناصر العسكرية، ستساهم مساهمة هامة من أجل الشعب الأنغولي. ولذا فإننا نؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس، والذي سينشئ بعثة المراقبة.

وأختتم بياني بالتذكير بأن أنغولا نالت استقلالها عن طريق النضالات العسكرية والسياسية التي جرت على أراضيها وهنا في الأمم المتحدة، في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي الساحتين، قام عدد من البلدان في مجلس الأمن بالاضطلاع بدور بناء ورئيسي، واليوم، تنبغي معالجة المشكلة بنفس الروح والتصميم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل موريشيوس، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وان تشات كوانغ (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء، سيدي، أن أنقل إليكم تهاني وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأعرب عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي تدار بها أعمال المجلس حتى الآن. كما وأود أن أشكر سلفكم على قيادته المـُثلى خلال شهر أيار/مايو.

نشهد اليوم معلما بارزا آخر في عملية السلام في أنغولا. فنهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، وهي بعثة جديدة للمتابعة من جانب المجلس يشير إلى منعطف جديد في التاريخ المضطرب الذي اكتنف أحيانا تنفيذ اتفاقات لوساكا.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام ويشكره على مساهمته القيمة في عملية السلام. ومع ذلك، مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وفي حين أن السلام يمكن أن يكون قد أقيم رسميا بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وفي حين يبدو أن الهدوء النسبي قد ساد البلاد حتى الآن، مع بعض الاستثناءات الهامة، فإن السلام، لسوء الطالع، لم يستتب بعد في نفوس جميع الأنغوليين، وفي حين تم تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، لا يزال يتعين ترسيخ الوحدة والمصالحة في قلوب جميع أبناء أنغولا.

ولهذا يؤيد وفد بلدي بقوة النداء الذي وجه الأمين العام والمتحدثون الآخرون الذين سبقوني إلى السيد سافيمبي للقاء الرئيس دوس سانتوس في أقرب فرصة ممكنة على التراب الأنغولي. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية هذا اللقاء بالنسبة لتعزيز عملية السلام مهما أكدنا عليها.

وخبرة بلدي تقدم مثالا توضيحيا كبيرا في هذا المجال. وبعد فترة وجيزة من خوض حملة انتخابية حامية الوطيس سبقت استقلال بلدي، فإن زعماء الفصائل المتناحرة قاموا بتوحيد جهودهم فعلا مع المساعي الحميدة التي بذلتها حكومة صديقة بلدها عضو دائم في مجلس الأمن. وهذه المصالحة التاريخية كانت دون شك حاسمة في المساعدة على إرساء الأسس الراسخة الضرورية التي استندت اليها التنمية الاقتصادية لبلدي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن اجتماع الزعيمين سيكون إيذانا للبدء بالعملية الضرورية لمعالجة الأزمة العميقة النفسية والسياسية التي خلفها صراع داخلي مرير دام لأكثر من ٢٠ سنة. ولهذا فإن وفد بلدي يؤيد بقوة إنشاء بعثة المراقبة، والتي ستكون ولايتها بالتحديد مساعدة الأطراف الأنغولية على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز بناء الثقة وتهيئة بيئة تؤدي إلى استقرار طويل الأمد وتنمية ديمقراطية واعادة تأهيل البلاد.

ويرحب وفد بلدي بدور بعثة المراقبة في ضمان قيام الطرفين بمواصلة احترام شروط عملية السلام بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. والأحداث التي وقعت مؤخرا في زائير السابقة تدلل بشكل واضح جدا أن يونيتا لم تسلم لحد الآن معظم أسلحتها ولم تسرح عناصرها المسلحة كما زعمت سابقا. وبالتالي لابد أن يواصل المجلس ممارسة اليقظة.

وسيضم وفد بلدي أيضا صوته إلى أصوات الآخرين في تجديد النداء من أجل استمرار المساعدة السخية من جانب المجتمع الدولي في المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وبدون هذه المساعدة، فإ، المنجزات الرائعة التي حققتها الأمم المتحدة في إحلال السلام في أنغولا يمكن أن تتعرض للخطر.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يشيد إشادة كبيرة بالنساء والرجال في بعثة الأمم المتحدة الثالثة، الذين أسهموا مساهمة كبيرة في ضمان السلام في ذلك الجزء من افريقيا. ونود أن ننوه بشكل خاص بالسيد اليون بلونديـن بيي، الذي كان لدوره وقيادته أهمية حاسمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشارك البرتغال في الكلمة التي أدلى بها هذا الصباح ممثل رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي.

وتشارك البرتغال في التقييم الإيجابي لعملية السلام في أنغولا الذي تضمنه تقرير الأمين العام. وواقع الأمر أن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وعودة نواب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (منظمة يونيتا) إلى الجمعية الوطنية، والبدء في تطبيع إدارة الدولة والوضع الخاص لرئيس يونيتا كلها معالم على طريق عملية السلام الأنغولية.

لقد تحققت هذه المنجزات الهامة بالمشاركة النشطة من المجتمع الدولي ومعاونته، وخاصة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والجهود التي لا تعرف الكلل التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بيي.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره المنبعث من الأعماق للجهود المثالية التي قام بها الأستاذ بيي وموظفوه من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الذين تغلّب كدهم وصبرهم على عقبات لا تحصى، بما في ذلك أكبر العقوبات صعوبة تغلب عليها، ألا وهي فقدان الأمل في أن المستقبل سيشهد سلاما على الإطلاق. وللأمم المتحدة أن تفخر بحق بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في تأييد السلام والمصالحة القومية.

بيد أن هناك أشياء معنية مازالت تنتظر العمل، ومازالت هناك مشاكل مستمرة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، مازال الطريق إلى السلام الدائم في أنغولا صعبا. وتعتقد البرتغال بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا هي الرد السليم على الوضع الراهن في أنغولا، إذ ستسمح للأمم المتحدة بأن تبقى مرتبطة بالعملية، وهي عملية مازالت هشة. ومن جهة أخرى، على الأنغوليين أن يتفهموا الرسالة وهي أن عليهم أن يغتنموا هذه الفرصة لتعزيز السلام. ولن يتسامح المجتمع الدولي في العودة إلى الحرب.

ونأمل أن ينعقد الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي داخل أنغولا في أقرب وقت ممكن. ويؤمن وفدي بأن هذا الاجتماع سيسهم بصورة حاسمة في استكمال الجوانب السياسية والعسكرية المتبقية لعملية السلام.

ورغما عن التوترات المستمرة في شمال شرقي أنغولا، توضح الطريقة التي تعاملت بها قيادة الحكومة وقيادة يونيتا كل منهما مع الأخرى أنهما ربما تكونان قد تعلمتا شيئا من الخبرة المريرة عن مزايا ضبط النفس والحوار. ولا شك أن في الإمكان قول الشيء ذاته عن التعاون البناء داخل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ونحن نحثهم على الاستمرار في احتذاء هذا النموذج.

وسوف تلعب العناصر المختلفة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا دورا حاسما في هذه المرحلة المهمة من عملية السلام. وعلى الأخص، سيكون لرصد الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية أثر طويل المدى على نوع مجتمع ما بعد الحرب الذي سينبثق في أنغولا. وفي هذا السياق، نؤيد كل التأييد تقوية عنصر الشرطة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بالإضافة إلى مساعداتها السياسية لتعزيز التسامح والمصالحة القومية.

وستشارك البرتغال مشاركة كاملة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، إذ ستقدم الوحدة الطبية للبعثة، عدا عن مراقبين عسكريين ومراقبي الشرطة المدنية. كما تعهدنا بتقديم أموال للمنظمة الدولية للهجرة من أجل برامج التسريح وإعادة الاندماج في المجتمع، ونحث البلدان الأخرى على أن تفعل بالمثل.

وباستطاعة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أن تلعب دورا حيويا في تعزيز الثقة وخلق جو من الطمأنينة الذي تمس إليه الحاجة لتوطيد دعائم الديمقراطية بما في ذلك استتباب حكم القانون وإعادة تأهيل البلد اقتصاديا. وستستمر بلادي في تكثيف برامج التعاون الثنائية مع حكومة أنغولا.

وفيما يتعلق بالجوانب السياسية لعملية المتابعة هذه، نشاطر الأمين العام رأيه في أن مدى سرعة انسحاب قوات الأمم المتحدة العسكرية الموجودة حاليا على الأرض لا بد أن يمليه الوضع في أنغولا والتقدم في تعزيز السلام، لا القيود الخارجية المتعلقة بالميزانية. والأمم المتحدة، بعد كل ما استثمرته بشدة في سبيل السلام في أنغولا - حيث ستكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا رابع عملية للأمم المتحدة هناك - يتعيَّن عليها أن تواصل سيرها الذي نؤمل في أن تكون قد اقتربت فيه من غايتها.

وتؤكد التطورات الأخيرة في المنطقة أهمية السلام والمصالحة القوميين في أنغولا من أجل الاستقرار والأمن في المنطقة الأوسع المحيطة بها. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد اختتام عملية السلام في أنغولا لأن ذلك في صالح الأمن في المنطقة. إن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد فرنسا سيؤيد مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه والذي سينشئ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ومشروع القرار هذا صريح فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في الوضع في أنغولا وبهدف البعثة الجديدة. لذا سيكتفي الوفد الفرنسي بإبداء ملاحظات قليلة.

إن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإدماج نواب يونيتا في البرلمان شكّلا نقطة تحول حاسمة في طريق المصالحة. ولقد بدأت يونيتا في المشاركة في الحياة السياسية بطريقة مستقيمة وسلمية.

وليس مما يدعو إلى الدهشة أن الأحداث في زائير السابقة كانت لها أصداء في أنغولا. ومرة أخرى اكتسحب الموجة الصارمة الأحزاب الأنغولية نحو طريق المجابهة، وكان يمكن لهذه المجابهة أن تكون أشد خطورة مما كانت عليه. وحتى الآن، أمكن تفادي التصعيد، وهو ما يمكن شرحه على أساس أن مراحل هامة في الطريق إلى المصالحة قد استكملت قبل ذلك.

ولكن التوترات الأخيرة أظهرت أن شروط بروتوكول لوساكا مازالت موضع استهزاء، وخاصة وفي المقام الأول من جانب يونيتا التي مازالت تحتفظ بقوة عسكرية هامة. ويجب على يونيتا أن تـُخلص لالتزاماتها وأن تفهم أن المشاركة في الحياة السياسية هي وحدها القادرة على أن تتيح لها إمكانيات للمستقبل. وستسهل الحكومة الأنغولية تطورا منسجما للحالة عن طريق تبني موقف من ضبط النفس والاحترام الشديد لبروتوكول لوساكا. وباستطاعة الحكومة الأنغولية أن تعتمد على تصميم السلطات الفرنسية على مساعدتها في عملها لإعادة بناء أنغولا المتصالحة.

وفي الختام، أود أن أثني على الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بيي، الذي أسهم نشاطه وتصميمه وحنكته الدبلوماسية إسهاما كبيرا في تقدم عملية السلام الأنغولية.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشارك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الأمين العام تقييمه للحالة في أنغولا. ونؤيد توصيته بسحب بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للمتابعة. ونوافق على وجوب احتفاظ العملية بعنصر عسكري بينما يستمر التسريح لكي نهيئ استقرارا تشتد الحاجة إليه. كما نرحب بالقدرة المتزايدة للرصد والتحقق في الإساءات لحقوق الإنسان.

هذه لحظة هامة بالنسبة لأنغولا. والخطوة من عملية المحافظة على السلام إلى بعثة للمراقبة تشكل في حد ذاتها اعترافا بتقدم هام في عملية السلام. ولقد تشكلت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وانضم نواب يونيتا الآن إلى الجمعية الوطنية. ونحن نثني على روح التعاون والمصالحة التي تمت فيها هذه الأحداث.

غير أننا قلقون إزاء السرعة البطيئة لبسط إدارة الدولة واستمرار جو من انعدام الثقة بين الأطراف. ولا بد من استعادة القوة الإيجابية الدافعة ومن المحافظة عليها

لتأمين السلام والاستقرار الطويلي الأجل. وكلا الطرفين في حاجة إلى متابعة الحوار البنَّاء بغية تحقيق هذا. وفي هذا السياق، نحث الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على عقد لقاء في أقرب وقت ممكن.

وخلال الأسابيع الأخيرة، هددت الصدامات العسكرية عملية السلام بالخطر. ويساورنا القلق إزاء تزايد القوات العسكرية في شمال أنغولا. ومن الواضح أن التوترات مازالت مرتفعة. ونأمل أن يساعد الوجود العسكري المتبقي للأمم المتحدة في منع تجدد الأعمال القتالية وأن تتاح لذلك الوجود إمكانية الوصول الكاملة إلى المناطق التي يرغب في إجراء التحقيق فيها.

لقد استرعى الممثل الخاص للأمين العام انتباهنا إلى هجمات شنتها يونيتا ضد موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وهذه مرفوضة رفضا باتا. إن موظفي الأمم المتحدة جميعا يجب أن يتمتعوا بالسلامة والأمن التامين.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن هناك حاجة ماسة لإكمال عملية التسريح دون أدنى تأخير. وهناك مسألة توليها المملكة المتحدة أهمية عظمى. فمنذ عام ١٩٩٥ قدمت المملكة المتحدة، بما في ذلك المعونة الغذائية، مبلغ ٨ ملايين دولار من أجل عملية التسريح، ذهب منها مباشرة أكثر من ١,٥ مليون دولار إلى المنظمة الدولية للهجرة. ونحن واعون باحتياجاتهم المستمرة ونأخذها في الاعتبار لدى النظر في استجابتنا لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أنغولا لعام ١٩٩٧.

وأخيرا، وإذ تبدأ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فإننا نود أن نشيد بالممثل الخاص، وبالرجال والنساء الذين عملوا في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على ما اضطلعوا به من عمل في تحقيق السلام والاستقرار في أنغولا. لقد أصيب ٤١ من أعضاء البعثة أثناء أداء واجبهم، ومات ٣٢. ولكنهم جميعا أحدثوا تغييرا كبيرا في حياة الأنغوليين وبالنسبة لآمالهم في المستقبل. وهم يستحقون شكرنا بلا تحفظ على المهمة التي أدوها بكفاءة وفي ظروف صعبة وخطيرة. ونحن نتطلع إلى زعماء أنغولا لضمان ألا تذهب جهود وتضحيات الأمم المتحدة أدراج الرياح.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعلن بأن كينيا تؤيد بالكامل مشروع القرار المعروض علينا. ونعتقد أن مشروع القرار مهم لأنه ينشئ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وهي بعثة المتابعة التي سيتواصل بها الوجود الدولي في ذلك البلد بعد انتهاء فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بتاريخ اليوم.

لقد لعبت الأمم المتحدة، منذ سنوات وحتى الآن، دورا قياديا في البحث عن السلام في أنغولا، بدءا ببعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا في ١٩٨٩. وقد أكملت تلك البعثة مهامها بصورة ناجحة وأفضت إلى بعثتي التحقق الثانية والثالثة. وتشعر كينيا بالفخر في أنها أسهمت في نجاح تلك البعثات بتقديمها الأفراد والمساهمات المالية والدعم السياسي.

وقدمت بعثة التحقق الثالثة - كأكبر بعثة لحفظ السلام على الإطلاق - اسهامات كبيرة في عملية السلام في أنغولا منذ انشائها. فلقد ظلت بعثة التحقق الثالثة تضطلع بفعالية بالتحقق من حالة وقف إطلاق النار، وبتوفير المساعي الحميدة، ونزع فتيل التوترات، وتعزيز بناء الثقة، ومرافقة القوافل المدنية والقيام بالأعمال الهندسية وغيرها من الأعمال الأساسية. وفي نيسان/أبريل الماضي، وكنتيجة للجهود المتضافرة للعديد من العاملين بما في ذلك بعثة التحقق الثالثة، اتفق الطرفان الأنغوليان على تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية التي طال انتظارها.

ولئن كانت ولاية بعثة التحقق الثالثة تنتهي اليوم فإنها تخلف بعض الجوانب السياسية والعسكرية من عملية السلام التي يتعين استكمالها. وتشمل الجوانب السياسية تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وتحويل محطة إذاعة يونيتا إلى مرفق إذاعي محايد، وتحويل يونيتا إلى حزب سياسي. وتشمل الجوانب العسكرية تسريح مقاتلي يونيتا السابقين وإدماجهم في المجتمع، وإزالة نقاط التفتيش غير المشروعة، وتجريد السكان المدنيين من السلاح.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لتنفيذ هذه المهام في أسرع وقت ممكن. ونعتقد أن هذه المهام ستظل حاسمة بالنسبة لنجاح عملية السلام برمتها. ويجب أن يعتمد

تنفيذهـــا على الإرادة السياسيـــة للقـــادة الأنغوليين والتزامهم.

ولا تزال الحالة الأمنية العامة في أنغولا تبعث على القلق. فخلال الأسابيع الأخيرة عززت الحكومة قواتها في محافظتي لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية كي تسيطر، فيما يبدو، على تدفق العناصر المسلحة التي تتسلل إلى أنغولا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من أن الحكومة لها حق السيادة في أن تحرك قواتها داخل حدودها، فإننا نشعر بالقلق من أن هذا النشاط العسكري قد يؤثر على التوازن الهش الذي يحافظ على وقف إطلاق النار. كما نشعر بالقلق من أن هذا النشاط العسكري سيؤثر سلبيا على عمل المنظمات الدولية العاملة هناك، مثلما حدث في الشهر الماضي عندما مُنع بعض موظفي بعثة التحقق الثالثة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من حرية الحركة في المناطق المتأثرة.

ولاحظ وفدي أيضا هجمات قطاع الطرق التي تسود في أجزاء أخرى من البلد، وخاصة في محافظتي بنغيلا وهويلا، وتشمل تلك التي قتل فيها عريف من الكتيبة البرازيلية التابعة لبعثة التحقق الثالثة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧. وإننا نناشد كلا من الحكومة ويونيتا أن تتعاونا من أجل حل المشاكل المتعلقة بهذه الحالات الأمنية. ونكرر مرة أخرى مناشدتنا السابقة من أجل عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي لحل هذه المسائل وغيرها. ولا نزال نعتقد بأن عقد مثل هذا الاجتماع، أو هذه الاجتماعات في الواقع، في المستقبل ضروري في هذه المرحلة التكوينية لعملية السلام.

وختاما، نود أن نشكر الأمين العام، وممثلها لخاص، السيد أليون بلونديـن بيي، وموظفي بعثة التحقق الثالثة على خدمتهم المتفانية لقضية السلام في أنغولا. ويحدونا الأمل في أن تكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة ناجحة بنفس القدر. ونود أيضا أن نشيد بالدول المراقبة الثلاث وغيرها ممن ظلوا ملتزمين بعملية السلام. ونحن نشجعهم على الاستمرار في تقديم دعمهم حتى النهاية.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تطورات الأسابيع القليلة الماضية في أنغولا تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. فبالرغم من إنشاء حكومـــة الوحدة والمصالحة الوطنية في نيسان/أبريل، لا تزال الحالة متوترة في أنغولا. وإذ لا تزال مهام عديدة لم تكتمل بعد، فإن عملية السلام في أنغولا لا تزال تعاني من الانقسامات السياسية المستمرة والريبة بين الطرفين، ومن مشاكل سوقية ونفسية خطيرة. وفي ضوء التطورات الأخيرة التي أظهرت أن يونيتا لا تزال تحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة، هناك حاجة ملحة إلى تعاونها الكامل فيما يتعلق بالمسائل العسكرية.

ونحن يساورنا القلق من أن هذه المشاكل إن لم تواجه على الوجه الصحيح، فقد تعوق عملية السلام مرة أخرى. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن حضور الأمم المتحـــدة في أنغولا يجب أن يستمر لضمان المزيـــد من التقـــدم في عملية السلام. وفي هذا السياق نؤيد إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، كخلف لبعثـــة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، كما أوصى بذلك الأمين العام، وسنصوت لصالح مشروع القـــرار المعروض على المجلس.

وإذ نحن نفتتح اليوم فصلا جديدا لعملية السلام في أنغولا بإنشاء بعثة المراقبين، نود أن نؤكد مرة أخرى أن المصالحة الوطنية الحقيقية، وتوطيد السلم والتنمية يتوقفان على طرفي النزاع وعلى الشعب في أنغولا. والمجتمع الدولـي يمكن أن يساعد الشعـــب الأنغولي على تعزيز رفاهيته في رحاب السم، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يعوض عن الالتـــزام والتصميم المطلوبين من الشعب الأنغولي والجوهريين لبناء أمنهم.

والواقع أن توطيد السلم والمصالحة في بلد مزقته أكثر من عشرين سنة من الحرب الأهلية، سيكون عملية شاقة تستغرق زمنا. ولكنها ليست مستحيلة. ونحن نحث الطرفين الأنغوليين على ألا يحاولا كسب الحرب عن طريق السلاح، ولكن أن يكسبا السلام عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبرى على عقد لقاء عاجل بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، كما ورد في الفقرة ١٤ من مشروع القرار المعروض علينا.

ونحن واثقون من أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة سيجري تنفيذها على نحو جيد التخطيط والتنسيق لكي تضع أساسا صلبا لمرحلة جديدة من عملية السلام الأنغولية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل يراقب عن كثب الحالة في أنغولا وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

ونود كذلك اغتنام هذه الفرصة لكي نحث الأطراف الأنغولية، لا سيما يونيتا، على الامتناع عن أي عمل، بما في ذلك استخدام القوة، قد يؤثر سلبيا على مستقبل عملية السلام أو يهدد سلامة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أو أي أفراد دوليين آخرين.

وفي الختام، نتقدم بالتهنئة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على إكمالها الناجح لولايتها رغم حالات التأخير في عملية السلام الأنغولية التي واجهتها خلال وجودها في فترة العامين والنصف الأخيرة. والسلام الدائم في أنغولا بات وشيكا. ونحيي رجال ونساء بعثة التحقق الثالثة الشجعان على هذا الإنجاز. ونحيي كذلك الممثل الخاص للأمين العام، الاستاذ بيي، وثلاثي البلدان المراقبة، وجميع الآخرين الذين كرسوا أنفسهم لخدمة قضية السلم في أنغولا.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا سعيدون للغاية للتقدم الهام المحرز في عملية السلام، بما في ذلك إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وعودة نواب يونيتا إلى الجمعية الوطنية، وسن القانون المتعلق بالمركز الخاص، لرئيس الحزب المعارض.

إن إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا يمثل معلما تاريخيا ترحب به حكومة شيلي، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي.

ورغم أن الهدوء ظل سائدا في البلد، فنحن قلقون للغاية من المعلومات التي تلقيناها عن حركة القوات والاصطدامات في المنطقة الشمالية. وسيكون أمرا مؤسفا لو تركت الأحداث التي جرت في المنطقة، ولكن خارج إقليم أنغولا، تأثيرا سلبيا على عملية توطيد السلم في أنغولا.

ونشعر كذلك بالقلق من المهام التي لا تزال واجبة التنفيذ وفقا لبروتوكول لوساكا. فعلى الصعيد العسكري، تشمل هذه المهام إدماج أفراد يونيتا في الشرطة والقوات المسلحة الوطنيين، وتسريح السكان المدنيين ونزع سلاحهم. وعلى الصعيد السياسي، فإنها تشمل تطبيع إدارة الدولة على امتداد البلد، وإضفاء الصفة القانونية على يونيتا بوصفها حزبا سياسيا، وعقد اجتماع عاجل داخل أراضي أنغولا بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم يونيتا، السيد سافيمبي.

وقد اقترح الأمين العام إنشاء عملية تخلف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تسمى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تتمثل ولايتها العامة في تقديم المساعدة للأطراف في توطيد السلم والمصالحة الوطنية.

إن تمكننا من الانتقال إلى هذه العملية الجديدة يبين لنا أن مرحلة من تاريخ أنغولا الحديث قد شارفت على النهاية، على أساس أننا ندخل الآن فترة توطيد السلم والمصالحة الوطنية. وهذه بداية حقبة يجب خلالها على الأنغوليين والمجتمع الدولي بذل كل الجهود في تنمية هذا البلد.

وبناء على الأسباب آنفة الذكر، سيصوت وفدي تأييدا لمشروع القرار قيد النظر.

ولا أود اختتام بياني دون الإعراب أولا عن الشكر للسيد بيي ولكل الرجال والنساء الذين شاركوا في بعثة التحقق الثالثة، بصفتهم جزءا من منظومة الأمم المتحدة، أو عن طريق الوكالات الإنسانية، للعمل القيم الذي أدوه في أنغولا. ونشعر بالامتنان كذلك لحكومات كل من البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على جهود الوساطة التي بذلتها، ولجميع الدول التي تعاونت مع أنغولا.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التقدم في عملية السلام في أنغولا أمر هام بالتأكيد. وعندما اجتمع مجلس الأمن آخر مرة في قاعته لمناقشة الحالة في ذلك البلد، عبر وفد بلدي، شأنه شأن غيره، عن الارتياح من أن الأطراف قد اتخذوا أخيرا التدابير التي طال انتظارها للوفاء بالتزاماتهم. لقد أردنا أن نرى في إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وعودة نواب يونيتا إلى الجمعية الوطنية، وإعمال القانون المتعلق بالمركز الخاص لرئيس يونيتا، دليلا على طفرة حاسمة في تنفيذ بروتوكول لوساكا. ونعتقد أن تفاؤلنا هذا كان له ما يبرره، ويحدونا الأمل في ألا يسعى الطرفان المعنيان في أنغولا ويونيتا، أولا وقبل كل شيء، إلى أن يبز أحدهما الآخر في المناورة وأن يعملا سوية من أجل مستقبل بلدهما.

وفي الميدان السياسي، يمثل بسط إدارة الدولة وتطبيعها في البلد الأولوية العليا، ويكتسي أهمية بارزة

من أجل مستقبل عملية السلام. ونشعر بالقلق للوتيرة المتذبذبة على نحو محبط التي تضع بها أجهزة الدولة نفسها في أماكنها على امتداد البلد. ويدعو وفدي أعضاء يونيتا للتوقف فورا عن تعويق هذه العملية. ونحن قلقون كذلك من استمرار يونيتا في نشر معلومات عدائية تؤثر على الجو السياسي في البلد.

وفيما يتعلق بالنواحي العسكرية لعملية السلام، يعلن وفدي أسفه لاضطراره للمرة الثانية إلى أن يسجل انتقاداته فيما يتصل بنزع سلاح المدنيين فضلا عن إكمال عملية تسريح المقاتلين السابقين. وثمة ملاحظة أخرى تبدو مبررة في هذه المرحلة وهي عدم تقديم يونيتا معلومات عن قوام حراس أمن السيد سافيمبي، بما في ذلك الأسلحة التي بحوزتهم. وذلك أمر ضروري على ضوء المؤشرات العديدة التي تفيد بأن يونيتا، خلافا للالتزامات المعلنة بموجب بروتوكول لوساكا، حريصة على الحفاظ على إمكانياتها العسكرية. وندعو يونيتا إلى التخلص من مخزونها من السلاح، حسبما وافقت، وأن تحول نفسها إلى حزب سياسي.

إن الأثر السلبي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة على العلاقة بين الأطراف في أنغولا يثير القلق لدينا. وكما فعل غيرنا، أحطنا علما بالزيادة الأخيرة في التوترات في المحافظات الشمالية من البلد. ومرة أخرى هنا، نعتقد أن أفضل وسيلة للتغلب على المشاكل، أو لتجنبها إن أمكن، هي تطبيق الاتفاقات ذات الصلة حرفيا. وينبغي لحكومة أنغولا، كما نص بروتوكول لوساكا، أن تبلغ عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام بأي تحرك لقواتها. وفي رأينا، أن اتخاذ هذا التدبير سيؤدي قطعا إلى المساعدة في إخماد التوترات غير اللازمة.

إن وفدي على اقتناع بأن الحالة في أنغولا تستدعي أكثر من ذي قبل أن يجلس الرئيس دوس سانتوس ود. سافيمبي وأن يتحدثا مباشرة أحدهما مع الآخر، دون وسطاء ودون استخدام أدوات الدعاية. وحسب رأينا فإن اجتماعهما لا غنى عنه لتخفيف التوترات مما سيسرع بعملية السلام.

إن وفدنا يؤيد تماما فكرة تحويل بعثة التحقق الثالثة إلى بعثة باسم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وسنقوم بالتصويت تأييدا لمشروع القرار. ونتفق مع الأمين العام على أنه، تحت ظل الظروف الراهنة، ينبغي لولاية بعثة المتابعة أن تشمل، جملة مهام منها مساعدة الأطراف الأنغولية على توطيد السلم، وتعزيز بناء الثقة، وبناء مناخ موات لتنمية البلد عموما. وندعم تماما قرار المجلس جعل زيادة تمديد الولاية رهنا بمقدرة الأطراف على العمل سويا بروح اتفاقهم. ونعتقد، للأسباب نفسها، أن البعثة الجديدة بحاجة للاحتفاظ ببعض الإمكانات العسكرية، في الوقت الراهن على الأقل. ومن ثم، ينبغي أن توكل إلى الأمين العام، كما بدت النية في مشروع القرار المعروض أمامنا، مهمة تنفيذ الانسحاب المرحلي للوحدات العسكرية التابعة لبعثة التحقق الثالثة، وهو ما يتفق مع مهمة تقييم الحالة في الميدان ويتماشى مع التقدم في تكملة الأجزاء المتبقية من عملية السلام. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة للتشديد، كما نفعل دائما، على أهمية أمن أفراد البعثة التي يعتزم المجلس إنشاؤها وحرية تنقلهم.

ويشاطر وفدي الأمين العام رأيه أن ممثله الخاص، الذي أثبت جدارته في القيام بدور حيوي في عملية السلام في أنغولا والذي نعرب عن تقديرنا الشديد لجهوده، ينبغي أن يواصل مساعدة الأطراف. ومن الضروري أن يواصل الممثل الخاص تعاونه مع الدول المراقبة لعملية السلام ومع دول المنطقة ومنظماتها. وستزداد أهمية هذا التعاون بعد إنهاء وجود بعثة التحقق الثالثة.

كما نشاطر الأمين العام رأيه فيما يتعلق بطلب الأطراف تعزيز وجود مراقبين لحقوق الإنسان وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة في أنغولا.

وباقتراب اختتام ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يود وفد بلدي أن يشيد بأفراد عملية حفظ السلام وأن يعرب عن امتنانه لهم. ومهما كان تفجر الحالة في أنغولا فإنه لا يمكن الاستخفاف بإسهامهم في إيجاد مستقبل أفضل وأكثر سلما لذلك البلد. ونحن نفخر بأن مجموعة المراقبين العسكريين البولنديين، الذين يعملون مع زملائهم من بلدان أخرى، كانت لها فرصة المساعدة في تحقيق الكثير.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر الدول المراقبة لعملية السلام الأنغولية على عملها وإرشادها.

وأخيرا، أود أن أشير الى أن بولندا تؤيد بيان وفد هولندا الذي ألقاه نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دا روسا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): انتهت قطعا مرحلة حاسمة في أنغولا. وما كان التقدم المسجل حتى اليوم في عملية السلام ممكنا دون نشاط الأمين العام الذي بدأ بتصميم، فور توليه منصبه، بدعم الممثل الخاص الاستاف بلوندين بيي، وأفراد البعثة والبلدان الأعضاء الثلاثة الذين سعوا معا بنشاط لتحقيق تسوية لمشكلة أنغولا. وغينيا - بيساو معنية اعتناء قويا بنجاح وتقدم عملية السلام في أنغولا.

والمجتمع الدولي منخرط انخراطا تاما في البحث عن حل للأزمة الأنغولية. والوسائل المالية الكبيرة ضرورية لضمان التطور الصحيح لعملية حفظ السلام هذه التي تعتبر أهم عملية حتى اليوم. ويبين ذلك حجم مسؤوليتنا عن مواصلة مشاهدة حدوث كل شيء كما هو مخطط صوب التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

غير أن من الحيوي أن يعمل أشقاؤنا الأنغوليون لإنجاز المهام المتبقية وفقا لاتفاقات السلام، لأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل الإدانة غير المحدودة لعملية السلام. وفي الحقيقة تنتظرنا مراحل هامة جدا، وخصوصا اختتام الجوانب السياسية النهائية لعملية السلام. وتشمل هذه تطبيع ادارة الدولة في كل الأراضي الوطنية؛ وتحويل إذاعة يونيتا الى محطة غير حزبية؛ وإكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية؛ ودمج أفراد يونيتا في الشرطة الوطنية؛ وتسريح وإعادة المقاتلين السابقين. وإزالة الألغام وأجهزة متفجرة أخرى. وهذه في الوقت الراهن بعض المجالات التي تتطلب انتباه المجلس المستعجل. ويرى وفد بلدي أن إنجاز هذه المهام سيضمن الاستقرار السياسي والعسكري للبلد.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أن أنغولا تتقدم خطوة خطوة نحو السلام. غير اننا قلقون من جراء المنعطف الأخير للأحداث الذي وصفه الاستاذ بلوندين بيي لأعضاء المجلس في ٢٧ حزيران/يونيه. اننا قلقون حقا قلقا شديدا بسبب الإعاقات المتكررة والأعمال العدائية الكثيرة الموجهة ضد البعثة في تنفيذها لولايتها. ونطلب الى الأطراف التعاون دون قيد مع البعثة والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعيق قيامها بولايتها.

ويعتقد وفد بلدي، مثل وفود أخرى، أنه لا يمكن احراز التقدم الذي لا يمكن عكسه إلا بالتصميم السياسي من جانب الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام برمته.

وكما كانت لوفدنا فعلا الفرصة للكلام فإن السلام في أنغولا إذا أريد له أن يكون موطدا ودائما يتوجب على كل الأنغوليين أن يسهموا في تحرك وطني لتحقيق التعاون الكامل بين كل أصحاب المقدرات.

وسيتعين يقينا توفير المساعدة الدولية وقتا طويلا. ولذلك نؤيد التحليل والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام الأكثر حداثة.

ونؤيد اقتراح الأمين العام بأن تنشأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بعثة مراقبة الأمم المتحدة في أنغولا.

ونعتقد أنها تستحق اعتبارنا الكامل نظرا الى أنها تراعي الحاجة الى الابقاء على التوازن السياسي القائم والى ايجاد الظروف الضرورية للسماح للأنغوليين أنفسهم بأن يتولوا مصيرهم بأنفسهن. وستساعد هذه البعثة أيضا الأنغوليين في تحسين نظامهم الجديد في الحكم الذي من مسؤولياته العظمى ضمان تمتع جميع المواطنين الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية.

وفي ضوء الدور الهام للبعثة سيؤيد بلدي غينيا - بيساو مشروع القرار المعروض علينا.

وختاما، نود أن نعرب مرة أخرى عن الأمل في أن تكون للرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي الفرصة للالتقاء في أسرع وقت ممكن لتهيئة مناخ الثقة الذي تمس الحاجة اليه لتعزيز السلام في أنغولا.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ١٦ نيسان/أبريل اجتمع مجلس الأمن لاتخاذ القرار ١١٠٦ (١٩٩٧) بتمديد ولاية البعثة آخر مرة ثلاثة أشهر، إذ نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في عملية السلام الأنغولية عن طريق تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وإذ يشاطر وفد بلدي التقييم الايجابي لهذا التطور المناسب على أن ألاحظ أن المنعطف الأخير للأحداث في أنغولا يبدو أنه يوجد لدينا سببا لبعض القلق الخطير. لقد

زادت التوترات في الجزء الشمالي من البلد. وتحرك أفراد البعثة مقصور على هذه المنطقة. وهم هدف للهجوم. إن مد ادارة الدولة الى المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة يونيتا يجري ببطء في وجه مقاومة يونيتا. ويتعين على يونيتا أن يحول نفسه الى حزب سياسي وأصبح من الواضح أنه يحتفظ بقوات عسكرية كبيرة على الرغم من إعلان في كانون الأول/ديسمبر الماضي بخلاف ذلك. لقد عرقل التسريح ويبقى ناقصا.

وفي ظل هذه الظروف يعتقد وفد بلدي أن من المناسب أن يطلب مجلس الأمن الى الحكومة الأنغولية، وخصوصا يونيتا، أن تمتنع امتناعا صارما عن تعريض عملية السلام للخطر وأن يحثها على وجه العجالة على إكمال الجوانب السياسية والعسكرية المتسبقية لعملية السلام. وفي هذا السياق نأمل أملا قويا في أن يجتمع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا في أسرع وقت ممكن سعيا الى إقامة علاقة من الثقة المتبادلة والتعاون.

واليابان على اقتناع بأنه ينبغي، في عملية السلام، مواصلة تشجيع ودعم المجتمع الدولي للشعب الأنغولي من أجل التنفيذ الكامل لأحكام بروتوكول لوساكا ومن أجل إنجاز عملية السلام. ولهذا السبب تؤيد اليابان مشروع القرار المعروض علينا الآن. وبمشروع القرار هذا يقرر مجلس الأمن بأن تتولى بعثة مراقبي الأمم المتحدة مهمة انجاز عملية السلام بعد انسحاب البعثة التي قامت بمهمتها بنجاح بالغ. وكما تشير الفقرتان ٤ و ٥ من مشروع القرار من المهم أن تقرر مغادرة الوحدات العسكرية المشكلة للبعثة تقريرا دقيقا وفقا للمهام المتبقية لعملية السلام وفي ضوء تطورات الحالة في الموقع.

ويعتقد وفد بلدي أنه بغية أن تتقدم عملية السلام الأنغولية إلى المرحلة التالية، فإن دعم المجتمع الدولي، فضلا عن الإرادة السياسية للأطراف لتجريد المقاتلين من السلاح وإعادة دمجهم بصورة كاملة، أمر ضروري. ومع الإدراك التام لما يتصف به هذا العامل من أهمية قصوى، قررت حكومة اليابان، يوم ٢٧ حزيران/يونيه، أن تسهم اسهاما إضافيا بقيمة ١,٣ مليون دولار للمنظمة الدولية للهجرة دعما لأنشطتها المتعلقة بالتسريح. هذا بالإضافة إلى المساعدة التي وفرناها من قبل لإزالة الألغام البرية وإعادة اللاجئين الأنغوليين إلى وطنهم وإعادة استقرارهم. وهي تأمل بعملها هذا أن تحذو دول أخرى مانحة حذوها وتقدم مساعدة ناشطة لأنغولا عن طريق المنظمة الدولية للهجرة وأقنية أخرى.

وينبغي التذكير تكرارا بأن السلام في أنغولا لا يمكن أن يحققه ويوطده، في التحليل النهائي، إلا الشعب الأنغولي نفسه، ولا سيما زعماؤه السياسيون. ونحن في اليابان يحدونا أمل وطيد، في أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل التنفيذ الكامل لعملية السلام بكل إخلاص حتى تصبح إعادة الأعمار وإعادة التأهيل في ذلك البلد حقيقة في أسرع وقت ممكن، بمباركة المجتمع الدولي وتعاونه.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير اليابان الصادق للممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بلوندين بيي، فضلا عن الأمين العام نفسه، على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها لأجل عملية السلام الأنغولية. ويحدونا وطيد الأمل في أن يواصل الأستاذ بيي اضطلاعه بدور لا غنى عنه بوصفه رئيسا للجنة المشتركة.

السيد أوسفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أقول إن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به هولندا هذا الصباح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن القرار القاضي اليوم بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا يسجل بداية مرحلة جديدة لمشاركة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام الأنغولية. وهذه خطوة هامة وتتصف بالتحدي، وباتت ممكنة بفعل التقدم المحرز مؤخرا في عملية السلام.

إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ستضطلع بدور هام في كفالة إيجاد بيئة سياسية أكثر أمنا واستقرارا في أنغولا. والسويد ترحب بحقيقة أن يكون التركيز الرئيسي لهذه البعثة الجديدة منصبا على الجوانب المدنية لعملية السلام. والمهام الموكولة اليها مناسبة للظروف السائدة في أنغولا الآن. وليس أقلها أهمية حقيقة أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تمتثل لطلب الأطراف بوجود معزز لمراقبي حقوق الإنسان في البلد. إن احترام حقوق الإنسان ضروري لعملية المصالحة الوطنية.

وسيواصل المجتمع الدولي مساعدة شعب أنغولا، مثلما فعل في الماضي والسويد، من جانبها، تلتزم باستمرار تقديم المساعدة لأنغولا. إلا أن المسؤولية النهائية عن إحلال السلام والاستقرار في البلد تقع على عاتق الأنغوليين أنفسهم، ونحن نحث الأطراف على اغتنـــام الفرصة المتاحة لها وتنفيذ التزاماتها المتبقية وفقا لبروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا الأمر الذي يتيح عن حق تعزيز عملية السلام.

إن هناك تحديات خطيرة ماثلة أمامنا. وإحراز تقدم في تطبيع إدارة الدولة سيكون مفتاحا لإحراز التقدم في مجالات أخرى لعملية السلام. ويتعين أيضا إيلاء اهتمام خاص للإنجاز العاجل للمهام العسكرية المتبقية. والقرار المعروض علينا يطالب بأن توفر يونيتا للجنة المشتركة معلومات كاملة عن الأفراد المسلحين الخاضعين لسيطرتها، بغية تجريدهم من السلاح وتسريحهم وفقا لبرتوكول لوساكا.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في عملية السلام، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع مصادمات بين الأطراف في الأجزاء الشمالية الشرقية من أنغولا. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن القيام بأي عمل عسكري أو غيره يمكن أن يعرض السلام الدائم في البلد للخطر.

إن الحالة الأمنية ما زالت غير مرضية في عدة أجزاء من أنغولا. والمجلس، بقراره اليوم، يبرز الحاجة إلى التأكد من مراعاة التطورات على الأرض والتقدم المحرز في عملية السلام عندما يحين موعد تنفيذ الانسحاب المبرمج للوحدات العسكرية المشكلة التابعة للأمم المتحدة. وسيكون هذا أمرا هاما في نجاح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. لذلك، نرحب باستعراض الحالة المقرر موعدها في آب/أغسطس. ويجب أن تضمن الأطراف حرية الحركة لموظفي البعثة الجديدة وسلامتهم، فضلا عن الموظفين الآخرين التابعين للأمم المتحدة. ويجب، بصفة خاصة، وضع حد للمضايقات الأخيرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة على يد يونيتا.

والواضح أن الوقت قد حان ليبدي الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي التزامهما المتواصل بعملية السلام عن طريق اجتماعهما شخصيا في أسرع وقت ممكن داخل الأراضي الوطنية. ونحن نحثهما على أن يفعلا ذلك. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا الاجتماع يمكنه أن يؤدي إلى إحراز مزيد من التقدم على طريقة المصالحة الوطنية.

وفي الختام، تؤكد السويد مجددا امتنانها للممثل الخاص للأمين العام، الاستاذ بلوندين بيي، والدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - فضلا عن موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على الجهود التي بذلوها من أجل مساعدة الأطراف في أنغولا على دفع عملية السلام إلى الأمام.

السيد العربي (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على ما تضمنه تقريره الأخير عن الأوضاع في أنغولا من توصيات هامة وملاحظات قيمة. كما أود أن أعرب عن التقدير العميق للممثل الخاص للأمين العام الاستاذ بلوندين بيي على الجهود المخلصة والبناءة التي قدمها ويقدمها لإحلال السلام في أنغولا.

يأتي اجتماعنا اليوم وقد تحقق في أنغولا قدر من التطورات الإيجابية التي لايمكن إنكارها أو التقليل منها، خاصة على الصعيد السياسي. وبات واضحا أن عملية السلام في أنغولا دخلت مراحلها الأخيرة الحاسمة. ولم يتبق إلا استكمال بعض المسائل العسكرية المعلقة التي نأمل أن يؤدي اتمام اللقاء المرتقب بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي داخل أنغولا، إلى الاسهام في حلها.

إن وفد مصر يرى أن كسر الجمود الحالي الذي يعيق استكمال تنفيذ اتفاق لوساكا يتوقف على توافر إرادة سياسية قوية من جانب يونيتا بالتحول إلى حزب سياسي والتخلي عن خيار الحرب وكافة الممارسات الأخرى التي تبطئ تنفيذ اتفاق السلام. كما أننا على إقتناع بأن ذلك لن يكون ممكنا دون ممارسة المجتمع الدولي للضغوط الملائمة على قيادات يونيتا.

لقد تابعت مصر بقلق تصاعد التوتر في المناطق الشمالية من أنغولا خلال الأسابيع الماضية. وفي هذا الصدد نؤكد اتفاقنا مع التقييم الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام الأستاذ بيي للمجلس منذ يومين والذي أشار فيه إلى أن تمكين الحكومة الأنغولية من بسط كامل نفوذها الإداري والعسكري على الأراضي الأنغولية سيكون الضامن الوحيد لعدم تكرار هذا التوتر مرة أخرى. وفي

هذا السياق أيضا يود وفد مصر أن يشير إلى أهمية تناول المجتمع الدولي بجدية بالغة لمسألة القدرات العسكرية المتبقية ليونيتا، وهي قدرات لا يمكن إنكارها، وكذلك مراقبة تصفية قوات الحرس الخاصة وشرطة التعدين التابعتين ليونيتا.

يؤيد وفد مصر توصيات الأمين العام الواردة في تقريره حول إنشاء بعثة جديدة للمراقبة للأمم المتحدة في أنغولا تبدأ ولايتها غدا على النحو المبين في الفصل السابع من التقرير، ويهمنا هنا أن نشير إلى أهمية تواجد وحدات عسكرية مع البعثة الجديدة حتى يتم الانتهاء من كافة المسائل العسكرية التي أشرت إليها. وأعتقد أن هذا الرأي تشاركنا فيه العديد من الدول المشاركة بمراقبين عسكريين أو شرطة في القوة الجديدة، إذ لا يوجد سبب لتعريضهم لأي مخاطر.

إن تسريح نحو ١٠٠ ألف جندي من الطرفين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني يعتبر من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا السياق نعيد تأييدنا لاشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير وتنفيذ مشروعات تدريبية وتوظيفية سريعة الأثر لاستيعاب الجنود المسرحين. وهي برامج نعتبرها حيوية خاصة في بلد تبلغ نسبة البطالة فيه ٤٥ في المائة. ونأمل في أن تتجاوب الدول المانحة في تقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج دون تأخير.

وفي مجال إزالة الألغام يود وفد مصر الإعراب عن كامل تقديره لمساعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية الرامية إلى تنفيذ خطة لتنمية القدرات الوطنية أنغولا على إزالة الألغام. كما أننا نأمل أن تقدم يونيتا المساعدة في إعادة فتح الطرق الرئيسية التي لا تزال مغلقة في أنغولا. والحقيقة أن المساعدة على إزالة الألغام تمثل إحدى إنجازات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا التي لا يسعنا اليوم إلا أن نشيد بآدائها المتميز وبتضحيات أفرادها طوال السنوات الماضية.

أخيرا يؤيد وفد مصر أن يعرب عن تأييده لتوصيات الأمين العام الخاصة بإنشاء بعثة جديدة للمراقبة في أنغولا لمدة مبدئية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وسيصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم وفد كوستاريكا، أود أن أعرب عن عميق الامتنان لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولكل أعضائها وللممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي، لعملهم المستفيض في عملية السلام في أنغولا. وتود كوستاريكا أن تعرب عن ارتياحها للمساعي المستمرة من أجل أنغولا من جانب الأمين العام والمنظمة برمتها، وأن تشيد بالدول المراقبة الثلاث لتعاونها الكامل من أجل تحقيق النجاح في عملية السلام.

وإن إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وتسريح المقاتلين السابقين في يونيتا، وبسط سلطة الدولة، في جميع أراضي أنغولا هي الأركان الأساسية لترسيخ السلم والديمقراطية. وهذه هي أسس الرخاء والرفاه اللذين يستحقهما شعب أنغولا. وعلى الرغم من ذلك، تشعر كوستاريكا بالقلق لأن المناوشات العسكرية لا تزال مستمرة في شمال أنغولا بين قوات الحكومة ومجموعات مسلحة غير معروفة. وتشكل هذه المناوشات تهديدا خطيرا لعملية السلام ويجب أن توقف فورا. وفضلا عن ذلك، يرى بلدي أنه ينبغي ليونيتا أن تقدم معلومات كاملة عن قواتها المسلحة وعن أسلحتها لكي تتمكن أنغولا من اتخاذ خطوة صوب تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية الكاملتين، وفي ذلك الإطار يحل التنافس البناء بين الأفكار محل المناوشات المسلحة. وهنا، من المُلح عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس ورئيس يونيتا، وكوستاريكا تحثهما على اللقاء على أراضي أنغولا في أقرب وقت ممكن.

وتؤكد كوستاريكا على ضرورة التعجيل في تسريح المقاتلين السابقية وإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية وفقا لاتفاقات لوساكا. ولكي تنجح هذه العملية نجاحا حقيقيا، يلزم تقديم قدر كبير من المساعدة لإدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني بحيث يتمكنون من الإسهام في تحقيق التقدم في أنغولا. واذا فشلت عملية التسريح، فستتعرض عملية السلام لخطر كبير كما لاحظنا في أماكن أخرى.

إن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يجب ألا يعني إنهاء دعم الأمم المتحدة لعملية السلام في أنغولا. بل على العكس من ذلك، ففي ضوء التغيرات الإيجابية التي تجري في البلد، لا بد أن ذلك يعني إعادة توجيه مساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا

الصدد، فإن توصية الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا مناسبة للغاية. وتؤيد كوستاريكا هذه التوصية متأكدة أنها ستواصل عمل بعثة التحقق الثالثة في هذه الخطوة الجديدة من خطوات عملية السلام بنفس الدرجة من النجاح. ولهذا سيصوت بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن.

وفي هذه المرحلة الجديدة من مراحل عملية السلام في أنغولا، يجب تعزيز حكم القانون والاحترام التام لحقوق الإنسان في إطار من التسامح والديمقراطية، مما يمهد السبيل أمام الرخاء وتوفير مستقبل أفضل للشعب الأنغولي كله. وتحقيقا لهذه الهدف، ترى كوستاريكا أنه من الأهمية بمكان أن يستمر وجود المجتمع الدولي، الذي تمثله بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، بغية تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقات لوساكا.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبدا بتقديم الشكر إلى ممثل الأرجنتين لتهانيه بمناسبة عودة هونغ كونغ إلى الصين.

ويسعدنا أن نرى الدفعة الإيجابية في عملية السلام الأنغولية منذ بداية هذا العام. وألاحظ أن ممثل أنغولا، الذي تكلم باسم نائب وزير خارجيته، أعرب عن الثقة في مستقبل أنغولا. وهذا أمر مشجع. إلا أننا نشعر أيضا بالقلق إزاء اندلاع الصراعات العسكرية في بعض أجزاء من أنغولا وعدم استكمال تسريح الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا.

وقد أثبتت الممارسة أنه لا يمكن للجهود أن تتركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا اذا كان هناك مناخ سلمي ومستقر. وقد دمرت سنوات الحرب أنغولا، وهي بل غني بالموارد وذو مساحة شاسعة. واليوم بزغ بالفعل فجر السلام في أفق أنغولا. ويحدونا خالص الأمل في أن تعمل الحكومة الأنغولية، ويونيتا بوجه خاص، خدمة للمصالح الأساسية لشعب بلدهما، واستمرارا لروح الوحدة والتعاون، على اغتنام الفرصة التاريخية ليستكملا - في أقرب وقت ممكن - المهام المعلقة في الميدانين السياسي والعسكري، وليحققا المصالحة الوطنية في موعد مبكر، مما يمهد السبيل أمام التعمير والتنمية الوطنيين في البلد.

وإن تسوية مسألة أنغولا تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب أنغولا ذاته. ومع ذلك، يتحمل المجتمع الدولي أيضا مسؤولية النهوض بعملية السلام في أنغولا وتيسير جهود أنغولا لتحقيق المصالحة الوطنية في موعد مبكر. وفي الوقت الحالي، بلغت عملية السلام في أنغولا منعطفا حاسما، وهي في مسيس الحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولهذا نؤيد من حيث المبدأ توصية الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا. ونأمل في أن يساعد إنشاؤها على تعزيز عملية السلام والنهوض بالمصالحة الوطنية في أنغولا في نهاية المطاف. وفي الوقت ذاته، أود أيضا أن أبين أنه ينبغي لمجلس الأمن، من ناحية المبدأ، ألا يتدخل في المسائل التي تقع ضمن اختصاص هيئات الأمم المتحدة الأخرى. والصين لديها آراء مختلفة تجاه بعض الوظائف التي يفوض المجلس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا بها. ولهذا لدينا تحفظات على بعض أحكام مشروع القرار المطروح علينا. ومع ذلك، بغية المساعدة على إحلال السلام وتحقيق التنمية في أنغولا في موعد مبكر، ومراعاة لرغبات أنغولا وغيرها من الأطراف المعنية، سنصوت لصالح مشروع القرار.

ونأمل أن تتعاون الحكومة الأنغولية ويونيتا مع بعثة المراقبة من أجل الاستكمال السلس لعملية السلام. ونأمل أيضا في أن تعمل الأطراف المعنية الأخرى، بما فيها البلدان الأفريقية، على الاستمرار في القيام بدور نشط في عملية السلام الأنغولية. وستعمل الحكومة الصينية جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي تحقيقا لهذا الغرض.

وأخيرا، يود وفد الصين أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وأن يتوجه إليهم بالشكر لمساهمتهم في مساعدة أنغولا على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم الى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في تأييد مشروع القرار هذا الذي يدشن مرحلة جديدة في اشتراك الأمم المتحدة في عملية السلام في أنغولا. ونتمنى النجاح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في الإشراف على إنجاز المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا، وأهمها التطبيع بالطرق السلمية لإدارة الدولة في جميع الأراضي الوطنية.

وإن إنشاء هذه البعثة الجديدة لهو إشادة بنجاح سابقتها، بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، التي حافظت بفضل قواتها الـ ٠٠٠ ٧ على وقف إطلاق النار، وقامت بتسريح أكثر من ٠٠٠ ٦٠ مقاتل ونزع أسلحتهم بصورة مأمونة، وإحلال السلام النسبي في أنغولا بعد عقود من الصراع الضاري. وإننا نتقدم بالشكر لأفراد بعثة التحقق الثالثة وللدول المساهمة بقوات لمـا أبلوه من بلاء حسن. ونعرب أيضا عن الامتنان للممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، على عمله الذي لا يكل.

وبمناسبة تدشين بعثة الأمم المتحدة الجديدة هذه، فإن الولايات المتحدة تدعو حكومة أنغولا واليونيتا الى استكمال عملية السلام والمصالحة الوطنية. ونحث حكومة أنغولا على التحلي بضبط النفس حيث تدخل عملية السلام مرحلتها الأخيرة. وما برحنا نشعر بالقلق إزاء تحركات القوات وانتهاكات وقف إطلاق النار في المقاطعات الشمالية الشرقية، وندعو حكومة أنغولا الى الكف فورا عن القيام بأية أعمال عسكرية من طرف واحد خارج إطار بروتوكول لوساكا. وإن إجراءات تطبيع السيطرة الحكومية محددة تحديدا واضحا في بروتوكول لوساكا ويجب اتباعها.

ونعتقد أيضـا أن الاتفاق المتعلق بالرموز الوطنية من شأنه أن يسهم في عمليـة المصالحة. ونحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغـولا على أن يكمل فورا وبصورة تامة المهـام السياسيـة والعسكرية الذي وافق عليها في لوساكا. وسيحظى بدعمنا قدر ما يقوم بذلك. وإننا نفهم الشواغل الأمنية ليونيتا وننوي الإبقاء على مشاركتنا في ضمان تقيد الطرفين بضماناتهما الأمنيـة المتبادلـة، إلا أن الوقـت قـد طال لكي تقوم يونيتـا بالإعلان عن عناصرها المسلحة ونزع أسلحتهم وتسريحهـم وحملهـا على الانضمام الى الاتجـاه السائـد المتمثل في عملية سلمية سياسية.

وأخيرا، نحث الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الاجتماع في أنغولا فورا وبشكل منتظم ريثما يتم التوصل الى حل لجميع المسائل المعلقة. ويريد المجتمع الدولي وقف إنفاق موارد شحيحة وقيّمة لتوفير قوات تقف بين الفصائل المسلحة. ونريد تحويل هذه الموارد الى العمل على إعادة بناء الطرق والجسور، والمستشفيات، والمدارس والعناصر الأخرى للبنية الأساسية التي ستحتاجها أنغولا لتحقيق الازدهار الذي تستحقه ويمكنها بلوغه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للاتحاد الروسي.

إن روسيا، بوصفها دولة عضوا في مجموعة الدول الثلاث المراقبة للتسوية الأنغولية ودولة مساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تهتم اهتماما شديدا بالتقدم الناجح لعملية السلام واستعادة السلام الدائم والوحدة الوطنية على وجه السرعة في ذلك البلد.

ومشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن بشأن الانتقال من بعثة التحقق الثالثة الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا له أهمية كبيرة في تحقيق هذه الأهداف. ومشروع القرار له هدف محدد، إذ يركز اهتمام الأطراف الأنغولية على المسائل السياسية والعسكرية ذات الأولوية للتسوية التي يجب عليها حسمها.

ومما يبعث على القلق بصورة خاصة لدى جميع أعضاء المجلس هنا الحالة المتوترة في المناطق الشمالية الشرقية التي برزت نتيجة التغلغل في إقليم أنغولا من جانب جنود يونيتا المسلحين وقوات الحكومة الرواندية السابقة والجيش السابق لموبوتو ومحاولات اليونيتا لتحقيق إمكانيات عسكرية هامة، بالرغم من بروتوكول لوساكا.

وإزاء هذه الخلفية، فإننا نولي أهمية خاصة لأحكام مشروع القرار المتعلقة ببسط إدارة الدولة دون إعاقة لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية والمنشأة في نيسان/أبريل، ومطالبة يونيتا بأن تقدم دون إبطاء معلومات كاملة عن جميع الأفراد المسلحة الخاضعين لسيطرتها بغية التحقق منهم وتجريدهم من السلاح وتسريحهم وفقا لبروتوكول لوساكا.

وكان يمكن لعملية السلام في أنغولا أن تبلغ هدفها لو أن قيادة يونيتا اتخذت موقفا بناء بصورة أكبر ونفذت بما يمليه الضمير الالتزامات التي قطعتها على نفسها. وستكون الأشهر القادمة حاسمة بالنسبة لمصير عملية السلام ككل. ويجب ألا يكون هناك أي تساهل في الضغط

المدروس بدقة على الأطراف في التسوية، وفي المقام الأول على يونيتا، لحضها على التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا والاتفاقات التي تم التوصل اليها.

ويقدم مشروع القرار فرصة للرصد الفعال لمسار عملية السلام وكذلك للتكيفات الضرورية للجدول الزمني المعد لسحب قوات الأمم المتحدة في أنغولا.

والآن استأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/498.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١١٨ (١٩٩٧).

المتكلم التالي ممثل زمبابوي. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة في الساعة الحادية عشرة هذه وأود أن أعتذر لحقيقة عدم تمكني من أخذ الكلمة في الوقت الذي كانت تدلي فيه ببياناتها البلدان المشاركة بموجب المادة ٣٧.

وإن زمبابوي حكومة وشعبا قد واصلت متابعة التطورات في أنغولا بانتباه كبير واهتمام شديد. ولهذا يسعد وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في أنغولا.

وفي أعقاب تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، شجعنا كثيرا انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الوزراء في ١٨ نيسان/أبريل والدعوة الى عقد دورة عامة في ٢٢ نيسان/أبريل للجمعية الوطنية، تم فيها انتخاب عدد من النواب، بما فيهم أعضاء في يونيتا لشغل مناصب مختلف في اللجان البرلمانية.

وبالرغم من المخاوف الأخيرة إزاء التوترات الناجمة عن التطورات داخل أنغولا وفي المنطقة دون الإقليمية المجاورة في أفريقيا الوسطى، لا نزال نشعر بالتفاؤل بأن عملية السلام في أنغولا لن تظل فقط سائرة على طريقها بل ستتحقق أيضا في نهاية المطاف الهدوء والاستقرار في ذلك البلد. ولهذا يسعدنا أن نتفق مع الأمين العام على أنه بالرغم من استمرار المصاعب والتأخيرات، فإن الأحداث في أنغولا تمضي بوجه عام في الاتجاه الصحيح.

إننا نناشد حكومة أنغولا ويونيتا أن تسويا كل المخاطر المتبقية التي تتهدد عملية السلام بنفس روح إنكار الذات التي استشعرنا فيها التعاون والتسامح والتي اتسمت بها الخطوات الأولى لحكومة الوحدة والمصالحة القومية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في تطبيع إدارة الدولة في كل المناطق، وخاصة منها تلك التي كانت تحت سيطرة يونيتا، وفي تسريح المحاربين السابقين، وفي تشكيل القوات المسلحة الأنغولية الموحدة. كما ندعو كل الذين باستطاعتهم أن يقدموا إسهاما في شن ومتابعة حملة توعية للجمهور مكثفة ولا هوادة فيها بهدف تضييق العوائق النفسية والسياسية وإزالتها آخر الأمر، وهي العوائق التي ما زالت قائمة داخل المجتمع الأنغولي.

وفي آخر مرة اجتمع فيها مجلس الأمن رسميا بشأن مسألة أنغولا، أيـَّد وفدي تأييدا كاملا توصيات الأمين العام بإنشاء بعثة مراقبة تخلف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. كما أيدنا قرار مجلس الأمن أن يبحث مقترحات الأمين العام المعنية في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، فإن وفدي، وقد درس ولاية البعثة وهيكلها التنظيمي اللذين يوصي الأمين العام بهما في الجزء السابع من تقريره في الوثيقة S/1997/438، يؤيد بدون أي تحفظات إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا. وما زال الزمبابويون الذين شاركوا في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تحت القيادة العامة للواء سيباندا من زمبابوي، متاحين لبعثة المراقبة.

وزمبابوي واثقة من أن هذا الانتقال الحريص والنظامي في انشغال الأمم المتحدة بأنغولا سيتيح لشعب ذلك البلد الدعم السياسي والمعنوي وحتى النفسي الذي يحتاجونه إذ تتزايد قوة قبضتهم على مقاليد السلام. ونحن نحث حكومة أنغولا، ونحث يونيتا على الأخص، أن تسارعا باستكمال الجوانب السياسية والعسكرية لعملية السلام، بما فيها تطبيع إدارة الدولة على جميع أراضي الوطن بما يتفق والجدول الزمني والإجراءات المتفق عليهما، وتحويل محطة إذاعة يونيتا إلى مؤسسة إذاعية لا حزبية، وتسجيل كل العناصر العسكرية المتبقية وتسريحها، وإزالة كل العوائق في طريق حرية حركة الناس والبضائع، ونزع سلاح السكان المدنيين.

وأخيرا فإننا نشعر بالامتنان للمجتمع الدولي لتقديمه المساعدة الإنسانية إلى شعب أنغولا إذ يعبُر هذه الفترة الطويلة من الضيق. ولا يسعنا إلا أن نحث على التقديم المستمر لهذه المساعدة وغيرها من أنواع المساعدات الأخرى، لتسهيل إعادة الاندماج الاجتماعي للمحاربين السابقين، وإعادة توطين الأشخاص المشردين، وإعادة تأهيل وبناء الاقتصاد القومي الأنغولي بغية تكريس مكاسب عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت توا رسالة من ممثل زامبيا يطلب فيها أن يُدعى للاشتراك في مناقشة المجلس للبند المدرج في جدول أعماله. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبدعوة من الرئيس، شغل السيد كاسندا (زامبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم الأخير في جلسة اليوم هو ممثل زامبيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كاسندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا أيضا أود أن أعرب عن أسفي لعدم إلقائي كلمتي في الموعد الذي كان يجب عليّ إلقاؤها فيه. وبعد أن قلت هذا، أود أن أهنئكم سيدي على رئاستكم لأعمال المجلس بفعالية خلال شهر حزيران/يونيه. كما أود أن أعرب عن تهانئي لسلفكم للطريقة الكفؤة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الواضح عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. إنه سجل للتقدم الذي أحرز في شتى جوانب الوضع الأنغولي فهو يتضمن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإنسانية. وهذا هو ما يجب أن يكون عليه التقرير مع انتهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ولا يمكن إنكار أن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ قد سهـَّل إلى حد كبير التقدم الذي سجـِّل.

كان طريق عملية السلام في أنغولا طويلا وصعبا، والذين ساعدوا في تمهيد السبيل إلى التقدم الذي سُجل يستحقون التهنئة. ومن بين هؤلاء الأمين العام نفسه، الذي كانت زيارته الأخيرة لأنغولا في شهر آذار/مارس الماضي حفازا عظيما للسلام والتقدم في أنغولا. ونتوجه بالتهانئ أيضا إلى ممثله الخاص في أنغولا الذي لا يكل عن العمل، السيد أليون بلوندين بيي، الذي اضطلع خلال هذه الفترة الطويلة من المفاوضات الصعبة بأعمال كثيرة أبقت عملية السلام في مسارها. ونتوجه بشكرنا الخاص أيضا إلى الدول المراقبة الثلاث، الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية لنصحها المتواصل للأطراف المعنية بأن تصمد في طريقها حتى في مواجهة العديد من المصاعب خلال عملية السلام.

وسيبقى التقدم الذي سُجل في أنغولا هشا ما دامت يونيتا مستمرة في عنادها. وواقع الأمر أن وفدي منزعج للغاية لأن يونيتا لم تكن صادقة في احترام جانبها من المساومة في عملية السلام.

لقد أحرز تقدم مهم على الطريق إلى السلام. ونحث يونيتا على إزالة العقبات التي وضعتها بصورة منتظمة في الطريق إلى السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي على يونيتا أن تقدم فورا كل المعلومات المتعلقة بالقوات الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك الجزء الملحق بقائدها، جوناس سافيمبي. إن عملية التسريح وإدماج الأفراد العسكريين في جيش وطني واحد جزء حاسم

الأهمية من بروتوكول لوساكا وينبغي على يونيتا أن تحترمه.

بلغت أنغولا مرحلة هامة ينبغي فيها على كل الأطراف المعنية أن تبذل أفضل جهودها للإبقاء على الحركة الدافعة نحو السلام الكامل. وإذ تشرف أعمال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على الانتهاء، نشعر بالامتنان لأن الخطط توضع الآن لإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وسشوف تساعد هذه البعثة إلى حد كبير الأطراف الأنغولية على تكريس السلام والمصالحة القوميين. وسيسهم السلام في أنغولا إلى حد كبير في توسيع رقعة السلام والأمن في منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها. ولذا فسوف نكون نحن جميعا الغانمين إلى درجة لا حد لها من وراء رفاهية أنغولا كبلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن السابق والحالي.

لا يوجد على قائمتي متكلمون آخرون. وهكذا يختتم مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.